مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التنمية السياسية في العهد الملكي 1921-1958 قراءة على وفق معايير الكسي دوتوكفيل
اسم الكاتب: أ.م.د. سجاد ستاري، عبد العظيم كريم السميري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/340
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية السياسية في العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨)؛ قراءة على وفق معايير الكسي دو توكفيل

م. د سجاد ستاري عبدالعظيم كريم السيمري

الملخص :

يهدف الباحث إلى تحديد الأطر التاريخية لعملية التنمية السياسية في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٤٩)، وبحث تحولاتها في السياق الاجتماعي-السياسي لمختلف الفترات المتعاقبة خلال تلك الحقبة التأسيسية من تاريخ العراق. اذ أدت بعض العناصر الدور الرئيس في تكوين طبيعة هذه الحقبة وما تلاها والتي أثرت بشكل رئيس حول تكوين شكل التنمية السياسية، منها: دور الثقافة السياسية، والأرضية المجتمعية والثقافية، وطبيعة السياسات العامة للدولة، وكذلك دور المؤسسات غير الرسمية البارز في صياغة الوعي المجتمعي وعلاقته بالدولة ومنها العشيرة والمؤسسة الدينية. ويعتمد الباحث معايير ومؤشرات الفرنسي الكسي دو توكفيل للتنمية السياسية في تحديد مدياتها وبيان مصاديقها خلال تلك الفترة الزمنية والتي تأتي اهمية البحث فيها بوصفها محطة تأسيسية لما بعدها من الحقب، وتمثل مفاتيح لقراءة احداث عديدة اخذت حيزها في المجتمع العراقي ودخلت كعناصر اساسية في السياسية العراقية وتجلت بوضوح في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، العهد الملكي في العراق، الكسي دو توكفيل، الديمقراطية.

المقدمة:

تمثل مرحلة تأسيس الدولة العراقية وما تبعها مرحلة مهمة من تاريخ العراق السياسي الحديث لا يكاد يغفلها المتتبع لطبيعة التحولات التي صارت عليها

الدولة العراقية فيما بعد وصولا الى مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ التي تكاد تبدو حصيلة تراكمات تاريخية وثقافة مجتمعية وبنية تكوينات نفسية سواء للفرد او المجتمع.

تلك المرحلة التي تمثل نظام الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) تشبه بتحولاتها طبيعة التحول والانتقال نحو نظام جديد، من حيث التشكيل وطبيعة التحول المشوب بالوصاية الاجنبية والانتداب بادئ الامر، وتأثير العوامل والارهاصات السابقة عن لحظة التشكيل بطبيعة المرحلة اللاحقة، وكذلك ظهور المسائل الخلافية الى السطح وطرح قضايا الهويات الفرعية والمكونات الاثنية والطائفية والاستحقاقات الوطنية وسواها الى طاولة البحث وتقسيم السلطة.

من هنا، فان اهمية البحث في الحقبة الملكية لقياس مديات التنمية السياسية انما يأتي لاهمية الحقبة هذه بوصفها محطة تأسيسية لما بعدها من الحقب، كما انه يمثل مفاتيح لقراءة احداث عديدة اخذت حيزها في المجتمع العراقي ودخلت كعناصر اساسية في السياسية العراقية وتجلت بوضوح في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣. بيد ان البحث التاريخي في ميداني السياسية والاجتماع تشوبه اشكاليات تتعلق بطبيعة المادة التاريخية والاحكام المبنية على اساسها.

تمثل الاشكالية الاولى في تبيئة وتوطين الافعال والمفاهيم ضمن بيئة معينة واستحالة ان تأخذ تطبيقاتها نمطا خطيا واحدا في الوصول الى الاهداف او تحقيق منجزات معينة، الامر الذي يعني صعوبة اطلاق الاوصاف الكلية على حقبة معينة سواء المادحة او القادحة، فهنالك تمايز داخل ذات النجاح وذات التراجع، وبالتالي فان الاحكام بطبيعتها هي احكام نسبية تدعم بالمصاديق التاريخية لتؤكد حالة عامة يمكن ان تعمم لتعطي اوصافا تقريبية وليست قطعية. والحقبة الملكية التي تعاقب فيها ثلاثة ملوك ومثلت تحولات تاريخية مفصلية من التاريخ بدءا من التأسيس وليس انتهاءا بمقدمات الثورة التي اطاحت بهذه الحقبة، وما بينهما من ادوار

متباينة لحضور العسكر في المشهد السياسي وتداعيات الوصاية على الحكم ونمو الوعي الطبقي والتمايز المذهبي والقومي والدور الذي لعبه الانتداب وغيره، وهي بالمجموع تؤكد صعوبة ان تأخذ التحولات قواعد عامة للاحكام.

وتأتي الاشكالية الثانية في كون التحولات السياسية او الاجتماعية لا تمثل بطبيعتها انفصالا عن التراكمات التاريخية التي ولّدت الاحداث، فان التحولات في تاريخ التنمية السياسية قد تعمل على التأسيس لما بعدها، سواء بتداوم الظاهرة نفسها وتطورها وتوسيع افاقها، او من خلال توليد ظاهرة جديدة تأتي كردة فعل حول الظاهرة التي سبقتها، ومثال التداوم في ذلك تنامي دور الجيش او العشائر خلال حقب تاريخية متلاحقة، او ظاهرة الثورات والاعتراضات التي جاءت عقب تحولات عديدة في السياسات وهي مثال على الظواهر التي تأتي كردة فعل حول ظواهر اخرى.

وتتمثل ثالث الاشكاليات في طبيعة المادة التاريخية التي يختلف الباحثون حول تقييم اشخاصها واحداثها ليعطوا في النهاية انطباعات متباينة حد التقاطع، وعلى الرغم من ان التأكد من صحة البيانات والمواضيع والقضايا المختلفة التي تحللها علوم السياسة والاجتماع هي شأن تاريخي، غير ان الباحث السياسي او الاجتماعي يجد من الصعوبة بمكان الركون الى موارد محسومة في هذا السياق، وكأنها تؤكد فرضية المؤرخ بيتر جيل[1] بـ"ان التاريخ جدال لا ينتهي". وقد يجد المتتبع في هذا السياق اختلافا هائلا حول شخصيات العهد الملكي، وطبيعة المواقف، والثورات ودور المرجعيات الدينية والعشائرية وغيرها.

هذا من جانب، ومن جانب اخر فان ثمة عناصر أدت دورا أساسيا في تكوين طبيعة هذه الحقبة وما تلاها وأثرت بشكل رئيس حول تكوين شكل التنمية السياسية، منها: دور الثقافة السياسية التراكمية، والأرضية المجتمعية والثقافية، واكثر من ذلك تعاطي الدولة والمؤسسات الرسمية في صياغة السياسات العامة

ازاء الاثارات ومقدار الاستيعاب الذي تتوافر عليه تلك السياسات في احتواء الأزمات، اذ غالبا ما تتراجع عناصر وتتقدم اخرى بحسب طبيعة الإدارة السياسية وقدرتها على إحكام السيطرة على المجتمع ومؤسساته، ودور المؤسسات غير الرسمية –كذلك- كالمؤسسة العشائرية والدينية.

وبالمحصلة، فان البحث يهدف بصورة عامة إلى تحديد الأطر التاريخية لعملية التنمية السياسية في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، وبحث تحولاتها في السياق الاجتماعي-السياسي لمختلف الفترات التي تعاقبت خلال تلك الحقبة التأسيسية من تاريخ العراق. وهو يعتمد مقاربة هذه الحقبة التاريخية وبيان مقدار تحقق خصائص التنمية السياسية فيها، وهو يعتمد على العناصر والمبادئ التي طرحها الكسي دو توكفيل للتنمية السياسية، وذلك في قياس مديات اقتراب او ابتعاد البنية السياسية والاجتماعية في الدولة العراقية من تحقيق هذه الخصائص. وهو انما يعمد الى الافادة من الموارد محسومة الجدال، وشبه المتوافقة، والتي تأتي في سياق استدلالات البحث تباعا لتثبت او تنفي وقائع تتأطر ضمن حيز العناصر المشار اليها في اعلاه.

وعلى هدي ما تقدم، فان هذا البحث ينتظم في مقدمة وخاتمة وما بينهما معايير التنمية السياسية في رؤية الكسي توكفيل ومن ثم تطبيق تلك المعايير على طبيعة الحقبة مورد البحث ومقاربة تلك العناصر في التاريخ السياسي.

معايير التنمية السياسية في رؤية توكفيل

شكلت الديمقراطية هاجسا ملحا لدى الفرنسي الكسي دو توكفيل[٢]، فقد تمركزت ابحاثه في بيان آلياتها وسبل تحقيقها بوصفها حتمية تاريخية وسنة كونية لا مناص من حدوثها، وهو يرى ان تجسيد الديمقراطية بما هي عنوان بارز للتنمية السياسية بتكافؤ المراتب والفرص ضمن ميداني السياسة والاجتماع لا تملك ضمانة في التحول الى الطغيان ما لم يكن شرطها الاساس هو الحرية. ذلك الاعتقاد

وتلك الرغبة الملحة في بيان تداعيات الديمقراطية والبحث عن تطبيقات مختلفة وجغرافية جديدة للديمقراطية كان وراء الشغف في قراءة التجربة الامريكية الوليدة، تلك التجربة التي افضت الى الديمقراطية دون ان تمر بمراحل العنف التي خاضتها أوربا بالانتقال الى العالم الجديد.[٣] وبذلك كانت التجربة الامريكية مفتاحا لقراءة جديدة مختلفة في السياسة عن قيم الديمقراطية وتحقيق المثل العليا للسياسة والانتقال نحو قيم التنمية السياسية غير المشوبة بالعنف، فيما أضحت مفاهيم كالمساواة والحرية والديمقراطية، تنسب في تعريفها الأوضح الى توكفيل الذي رأى في العالم الجديد (أمريكا) تجسيدا للثورة الحقيقية والحتمية التي تؤسس استنادا لمنطق السلم بما يتوافق والطبيعة البشرية ويعمل على تحقيق رفاه الانسان وازدهار مجتمعاته.[٤]

وعلى ضوء تجربته الجديدة في زيارة امريكا عام١٨٣١ انتج توكفيل مؤلفه الشهير "الديمقراطية في امريكا" في جزئين؛ صدر الاول منه عام١٨٣٥فيما صدر الثاني في العام١٨٤٠، وهو من اكثر الكتب جدية في السياسة والفلسفة والاجتماعيات. ويعد واحدا من المراجع الرئيسة والرائدة في ميدان فهم واستطلاع اسس التنمية السياسية التي تعرف في اجلى صورها بأنها قدرة النظام السياسي على استيعاب وحل المسائل المطروحة والمشاكل المتأتية من التنمية والمسائل الاخرى، وخلق ومواصلة السياسات الجديدة للمجتمع، إضافة الى إيجاد نظم حديثة واصلاح القديم منها بغية تحقيق تلك الاهداف[٥]، وتقع الديمقراطية والمشاركة والحريات والتكافؤ في الفرص والامكانات والبنية الاقتصادية للنظام وقدرته على فرض سلطته في طليعة الاهداف التي تنشدها التنمية السياسية. وبشكل عام، فأن أسس ومبادئ بناء التنمية السياسية التي يمكن التقاطها من نصوص توكفيل المختلفة هي:

١. الديمقراطية: يعتقد توكفيل، ان الاستناد الى الأكثرية في حكم الجماهير من قبل نظام معين، او قيام حكومة معينة تحت مسمى الاكثرية، لا يكفي وحده بل يتوجب ايجاد نظام اجتماعي يستند على قاعدة المساواة بين افراد المجتمع وكذلك الاحساس والاعلان عن المساواة تلك.[٦]

٢. القاعدة الضريبية: على وفق ما يزعم توكفيل فان ما ينتخب او يتوجب انتخابه يجب ان يكون على أساس الضرائب المفروضة، والديمقراطية التي يعتقد بها توكفيل هي الديمقراطية المميزة (المنشودة)، والتي تشكل لدى عموم الشعب فكرة سيئة، وقد تكون نتيجتها الوحيدة هي هجوم عوام الشعب نحو المسرح السياسي، اذ وبدلا من التغيير الديمقراطي، فان ثمة ثورة قد تندلع تراق فيها الدماء.[٧]

٣. الغاء الارستقراطية: يتنكر توكفيل لطبيعته الأرستقراطية، ويؤيد حل نظام الامتيازات والقضاء على الفوارق الطبقية والميل نحو المساواة الاقتصادية ومساواة أساليب حياة الناس.

٤. الحرية والانفتاح السياسي: من وجهة نظره، فإن استخدام السمة الديمقراطية يجب ان تمنح لدولة لا تكون فيها الحرية السياسية عرضة للخطر. وهو يرى أن الحرية هي قدرة الأمة على حكم ذاتها بذاتها، وهي متوقفة على الضمانات القانونية الممنوحة وحرية الفكر والكلام والكتابة.[٨]

٥. تكافؤ الظروف: وفقا لتوكفيل، فإن الديمقراطية انما تعني التكافؤ والمساواة في الاحوال والظروف. والمجتمع الديمقراطي هو مجتمع لا توجد فيه فوارق طائفية او طبقية، ويكون فيه جميع الافراد متساوون اجتماعيا، وهذا التساوي او التكافؤ يعني عدم وجود فوارق متأصلة في الفرص

والشروط الاجتماعية، وتكون جميع المهن والوظائف والمناصب وامتيازات الشرف متاحة للجميع.[٩]

٦. الفردية: في رؤية توكفيل للتنمية السياسية، فان هذه التنمية بحاجة الى الصلات (الروابط) المدنية والاتحادات الاجتماعية الواصلة بين الفرد والحكومة. ففي غياب المجتمع المدني والاتحادات الاجتماعية، يمكن ان يطلق على الحال هذا بـ"التفرد، العزلة"، وهو عزلة الفرد وانزواءه في المجتمع الذي يطلق عليه جزافا بأنه مجتمع جماهيري. ففي المجلد الثاني من كتابه "الديمقراطية" يعالج توكفيل توصيف طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية، وللقيام بذلك، ويعمد الى استخدم مصطلح "الفردانية"، وهو يشير بذلك الى حالة ينفصل فيها الناس عن المجتمع، أو يبتعدون عنه، أو قد لا يرون مصالح المجتمع الأكبر نتيجة أنانيتهم. وبالتالي، ان النزعة الفردية هي عاطفة معتدلة ومعقولة يجنح أي مواطن فيها للانفصال عن الجمهور، والابتعاد تباعا عن دائرة العائلة والاصدقاء، مع المجتمع الصغير الذي تشكل وفقا لرغبته وميوله، يترك المجتمع الأكبر، وينفصل عن ذاته. وهنا يأتي قلق توكفيل من الناس، فعلى وفق ذلك سوف يهمل المجتمع الاكبر، وسيرفضون قبول وظائف المواطنة، تلك المهام التي تتجاوز التزاماتها وتعهداته انطاق ألأقرب، وتتوسع الى الأشخاص الذين لايعرفون. ولذا، فإن خطر الفردانية هو أن الجميع سينطلق لحاله فقط والى الأبد، والخطر في انه سيكون سجين العزلة ذاتيا.[١٠]

وعلى وفق ما تقدم، يمكن ان نحدد المعايير الأساسية للتنمية السياسية، بأنها:

١. الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا للمجتمع يقوم على مبدأ المساواة والاحساس الحقيقي بالمساواة.

٢. قدرة النظام على التعاطي مع المجتمع عن طريق سن الضرائب وتطبيقها وتقديم الخدمات المقابلة لها.
٣. نفي الامتيازات القائمة على اسس أرستقراطية، وقيام نظام اقتصادي يساوي بين مختلف افراد المجتمع.
٤. صيانة الحرية السياسية بما يضمن حق التعبير والكتابة والتصريح، ولا يتعدى حدود واخلاقيات الادب العام.
٥. المساواة في الفرص والامكانيات بين مختلف قطاعات الشعب وعدم وجود فوارق عرقية او طائفية او اثنية او مذهبية تتحكم في رؤية الحكومة لمنح الامتيازات واعطاء الفرص.
٦. وجود مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة ممثلة بالمجتمع المدني بما هو اتحادات وجمعيات وقطاعات مؤسسية موجهة من الدولة او غير موجهة هدفها تمثيل الفرد وربطه بالمحيط العام للدولة وتحقيق تطلعاته.

مؤشرات التنمية السياسية في العهد الملكي:

على وفق ما يشير اليه تاريخ التحولات السياسية في العراق، فان العهد الملكي يمثّل مرحلة انتقال في نسق البنية الاجتماعية شبه الثابت، وان كان هذا الانتقال في الشكل العام لطبيعة الادارة السياسية في المرحلة الاولى، لكنه اخذ تدريجيا بالاتجاه نحو الادارة الكاملة والاستقلال عن الجانب البريطاني الى حدود باتت واضحة. وتميزت هذه المرحلة بوصفها مرحلة التأسيس بتفاعلات الحدث السياسي الامر الذي شكل مؤشرات عديدة بعضها كانت مؤشرات تنمية واضحة، واخرى كانت تأسيسا لتراجع التنمية الذي اخذت خيوطه بالاستمرار. وتأتي اهمية بحث التنمية في هذه الدورة –الدورة الملكية- بكونها، اولا: كشفت عن شكل البنية الاجتماعية وطبيعتها، ووضعتها للمرة الاولى امام خيار القدرة على استيعاب حالة تحول جديدة في طبيعة الحكم، وان كانت الدولة يمكن ان

تكون شبيهة بـ"الدولة الدمية"[١١] لخضوعها تحت انتداب الحكومة البريطانية، واستمرار التدخل حتى مع نهاية الانتداب رسميا ودخول العراق عصبة الامم المتحدة عام١٩٣٣؛ وثانيا: استمرار مخرجات تلك التجربة في المراحل اللاحقة، والقاء ظلالها على امتداد تاريخ العراق، ذلك ان معظم الحقب التاريخية خلال العراق المعاصر كانت اشبه بالمقطوعة فيما بينها، فغالبا ما يكون الانتقال غير سلميا، من خلال الانقلابات او الثورات او التدخلات الخارجية، وتكون الطبقة السياسية الجديدة منافية الى الطبقة التي سبقتها، واخيرا: فان شكل التحولات وطبيعة المخاض السياسي الذي مرت به الدولة العراقية مع تأسيسها يشبه المرحلة الحالية التي تمر بها الدولة، وهي التأسيس بعد ٢٠٠٣ لجمهورية العراق الفيدرالي، فكلاهما كان بتدخل خارجي، وافترض ان تكون سياسته الجديدة مغايرة ومؤثرة في البنية الاجتماعية، لكن واقع الحال كانت البنية الاجتماعية هي المؤثرة في طبيعة السياسات.

ويمكن ايجاز بعض اهم المؤشرات على وفق التنصيف العام لمؤشرات التنمية الذي اشار ذكره الكسي دو توكوفيل:

اولا: القيم الديمقراطية والتحولات السياسية:

يعتقد توكفيل ان الاستناد الى حكم الاكثرية من قبل النظام السياسي المعين، لا يعني بشكل عام حصول التنمية السياسة، بل يتوجب ايجاد نظام اجتماعي يستند الى قاعدة المساواة. وبذلك، يبدو شكل النظام العام بكونه نظاما ملكيا منافيا لاهم الشروط التي يدرجها توكفيل، لانه يقوم على مبدأ التشريف والاختيار والتعيين، حتى وان كانت هناك ممارسات ديمقراطية في الاختيار فهي تكون غالبا دون مركز الهرم في السلطة.

وقد يبدو الامر في العراق خلال الحقبة الملكية مختلفا ومتوافقا في آن واحد مع الفكرة اعلاه. فمن جانب، لا يكون لموقع الملك اهمية تنفيذية عالية، فهو وان

احتفظ بسمات سيادة البلاد ورعاية شؤونها، لكنه شأنه شأن الانظمة البرلمانية التي يكون فيها منصب الرئيس تشريفيا فقط وراعيا للدستور، حيث ان الجوانب التنفيذية منوطة بالحكومة التي يرأسها رئيس وزراء له كامل الصلاحيات في اتخاذ السياسات العامة وتنفيذها. ومن جانب ثاني، فان اختيار رئيس الوزراء في العراق الملكي لم يكن عبر اليات ديمقراطية ومن خلال الشعب، فهو يكلف من قبل الملك، ويقدم حكومته التي تكون لها كامل الصلاحيات. وكذلك البرلمان الذي تشكل عام ١٩٢٥ من مجلسين (النواب) المفترض انتخابهم من قبل المؤهلين، و(الأعيان) الذين يختارهم الملك، وعمل على اقرار دستور ١٩٢٥، فقد يؤشر بأن الية الانتخاب التي تمت في ١٩٢٤ كانت شكلية الى حد بعيد ومن ثم المجلس كذلك، اذ يشير بعض الباحثين ان اعضاء البرلمان (النواب والأعيان) تم اختيارهم فردا فردا، اختيروا ليس فقط بالانتخاب المباشر بل أحيطوا بمساعدة دقيقة لكي يكون فوزهم بالتزكية.[١٢]

ويبدو ان الجانب البريطاني قد حرص على ان تطرح مسألة تولية العرش في العراق في سياق ديمقراطي وذلك بأن يتم اختيار الملك من قبل عموم الشعب، وهو ما دفعهم الى اجراء استفتاء عام ١٩٢٠ على شخص الملك، وقد فاز الملك فيصل(١٨٨٣-١٩٣٣)–بحسب المصادر البريطانية- في أغلبية الاقضية العراقية.[١٣] لكن المسألة في عمومها تؤكد ان الادارة البريطانية كانت تهدف الى اجراء شكلي للموضوع ولا تبتغي من وراءه ترسيخ العمل الديمقراطي، وذلك لان شخص الملك فيصل كان مفروضا من خارج حدود العراق اولا، وثانيا فأن اختيار الملك قد لا يشكل اهمية لعدم امكانية استبداله على وفق القانون وبالتالي فان عملية الانتخاب انما تجري لمرة واحدة فقط. وعلى الرغم ما ولد ذلك من شعور يمكن ان يوصف بأنه "شعور وطني مبكر "عبر مطالبة بعض الشخصيات أن يكون شخص الملك من داخل العراق وغير مفروض من الخارج، لكن المعترضين

في الغالب هم من الطبقات والاعيان، لا عموم الشعب الذين لا يغير موضوع انتماء الملك بالنسبة لهم اي شيء او على الاقل لا يدركون اي شيء قبال انتخاب ملك من داخل او خارج العراق، وهو ما يؤكد ان عنصر المصلحة الذاتية كان المحرك الاساس لبعض عوامل ومؤشرات التنمية السياسية.

ذلك فيما يتعلق بالجانب الشكلي للدولة وعلاقته بالديمقراطية، اما من حيث الممارسات، فإن الحكومة والملك، لم تستطع معالجة مسألة التمييز الطائفي ولم تثبت قدرتها على دمج مكونات الشعب لتحقيق شرط المساواة، او حتى رفع الغبن الذي لحق بطائفة الشيعة والقومية الكردية خلال فترة الحكم العثماني، اذ اجترت الحكومة على الاقل ذات السياسات الاقصائية واعتمدت نفس المناهج والاساليب المتبعة في الدولة العثمانية، وعلى رغم بعض المحاولات الجادة التي سعى اليها الملك فيصل، لكن الحكومة لم تكن لتستجيب بالمطلق، وفي المرات التي بدت فيها مضطرة فقد اختارت اشخاصا لغرض تمرير قضايا معينة او السيطرة على حالة سواء الاحتجاج او الاضطرابات.

وبالتالي، فان سياسة الملك فيصل كانت تهدف تحقيق الاستقلال اولا، ومن ثم دمج المجتمعات التقليدية الطائفية والقبلية في منظومة الدولة، لكنه وان نجح شكليا في الاولى، غير ان سيافات التفكير لم تتجاوز عقلية الاعتماد على منح الامتيازات للاعيان ودعم الوجوه البارزة التي هي في الغالب سنية المذهب[١٤]، لان سياسة فيصل كانت سياسة الامر الواقع والتعامل مع ما يمكنه من تسيير الدولة وتجاوز الازمات بشكل تدريجي، ولعل وصيته السرية التي قدمها لمجموعة من السياسيين الذين يديرون البلاد انذاك تكشف بوضوح توجه الملك الرامي الى دمج مكونات الشعب، وانهاء الحالة القبلية وترسيخ مبدأ المشاركة وتحقيق نوع من الهوية المشتركة لجميع فئات الشعب من جانب، ومن جانب اخر طبيعة ما يعتقد من ضرورة العمل بالممكن لحين تحقيق الاهداف. ذلك ان سياسته ومن بعده ابنه

الملك غازي(١٩١٢-١٩٣٩) كذلك وعلى الرغم من كون الحكومة بالاساس صنيعة بريطانية، لم تكن محط رضا الادارة البريطانية في بعض الجوانب وهو ما دفعها الى التعامل مع شيوخ العشائر والوجهاء في الجنوب والاغوات في الشمال والعديد من السياسيين السنة بشكل مباشر، لضمان التوازن في السيطرة على البلاد.

ويشير الملك فيصل في وصيته الى طبيعة التكوين المختلف للبنية الاجتماعية، في أن "العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية، مؤسسة على انقاض الحكم العثماني وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا اكثريته جاهلة، ...واكثرية شيعية جاهلة، منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة، إلا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرن عليه، والذي فتح خندقا عميقا بين المذهبين، كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية، او الاشخاص الذين لديهم مطامع -خاصة الدينيون منهم، وطلاب الوظائف بدون استحقاق، والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد- يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة، ولا ننكر لما لهؤلاء من تأثير على الرأي البسيط الجاهل"، ويؤكد الملك اهمية التعامل مع ذلك بحذر والاليات التي يتوجب اتباعها في ذلك ضمن رؤية براغماتية عالية، اذ يشير الى ان "شبان العراق القائمين بالحكومة وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين، يقولون بوجوب عدم الالتفات الى أفكار وأراء المتعصبين وارباب الأفكار القديمة... طالما ان القانون والنظام والقوة بيد الحكومة، ترغم الجميع على اتباع ما تمليه عليهم"، لكن المخرجات الفعلية، وكما اشار اليها الملك فيصل نفسه، لم تكن تتجاوز تلك النظرة الضيقة للسياسيين السنة الماسكين بالسلطة انذاك، حيث بين "إن عدم المبالاة بالرأي مهما كان حقيرا، خطيئة لا تغتفر. لو أن بيد الحكومة القوة الظاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارداته، لكنت وإياهم. وعليه فإنه لحين ما نحصل على هذه

القوة علينا ان نسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة نوعا ما بعدم مخالفة تقاليدها، كي تعطف علينا في النوائب".[١٥] وهي رؤية تتعامل مع الامور بواقعية وبراغماتية، لا بكونها تؤمن بالتعددية والمساواة بين المواطنين.

هذا الاهمال وسواه، ما دفع الكرد الى التمرد بقيادة الزعيم محمود الحفيد (١٨٧٨-١٩٥٦) لمرات عديدة، وكذلك الشيعة الذين بات إقصائهم واضحا، حيث اشار المستشار البريطاني في وزارة الداخلية وقتئذ في برقية له، ان "شعور الشيعة المذهبي يستحق العناية والالتفات. اني اعتقد ان عداء الشيعة الكامن والذي لا يزال يعتبر ان الحكومة حكومة سنية قد ازداد بشكل كبير في الاونة الاخيرة"[١٦]، كما ذكر تقرير الامم المتحدة لسنة ١٩٢٧ عن "عدم ارتياح الشيعة الى النفوذ السني الغالب في حكومة البلاد".[١٧]وهو ما دفع الشيعة خلال فترات متفاوتة الى التعبير بطرق شتى، كان ابرزها اصدار "بيان ميثاق النجف" عام ١٩٣٥ والذي بلور فيه الشيعة رؤية متقدمة جدا لفهم موقفهم من الدولة وبناء ما اسموه بـ"الامة العراقية"[١٨]، وهي دعوة تهدف الى التخلص من تأثير المد العثماني السني من جانب، والعربي السني من جانب ثاني، فالتحرك ضمن السياق الوطني سيضمن للشيعة وجودهم كأغلبية في البلاد.

وفي اواخر العهد الملكي، كان هناك عدم استقرار سياسي، لكن الحياة البرلمانية كانت جيدة وهناك معارضة في البرلمان استطاعت تمرير بعض القوانين وحسم بعض القضايا.[١٩]وعلى الرغم من ذلك لا يعني حصول طرف المعادلة الاخر وهم الشيعة او الكرد على حقوقهم، بقدر ما هي نزاعات بين التجار والوجهاء والشيوخ وغيرهم. وبالتالي فان الموضوع بعمومه يدل على تحكم السلطة التنفيذية في عموم المشهد، وان أي تراجع فيها أسهم بشكل طبيعي في تقوية البرلمان. ليعطي بالمحصلة تصورا بعدم وجود اي قاعدة ديمقراطية يمكن ان يؤسس لها لتنمية

سياسية لاحقة، وان مبدأ التقاسم والتعاون على اساس المصالح بين مجموعة تنتمي الى فئة معينة هو العنصر الغالب على المشهد.

ثانيا: النظام الضريبي وسلطة الدولة والقانون:

تهدف الدولة بصورة عامة من وراء فرض الضرائب، إضافة للحصول على الموارد المالية، هو فرض سلطة الدولة وهيبتها، وإحكام القانون. وبالتالي فان شكل تعامل الدولة مع النظام الضريبي يعكس مدى التنمية السياسية الفعلية. غير أن مشروعية الضريبة بصورة عامة تأتي من تقديم الدولة للخدمات في الإطار العام. وبالتالي فان تراجع الخدمات وفرض الضرائب يشكل نوعا من التعسف والظلم وإن فهم منه فرض سلطة القانون.

وفي العراق، خلال الفترة الملكية او التي سبقتها، كانت عملية فرض الضرائب تعكس نظاما يقوم على مبدأ الحماية والدعم، وهو ما يعزز السلطة لدى الافراد (شيوخ، تجار، أغوات وغيرهم) ويوفر لهم الدعم الكامل. ما يعني بشكل آخر، ان نظام فرض الضرائب عمل على تشكيل سلطة المجتمع وهرميته وأسس مشروعية السلطات الاجتماعية، وعمل على اعادة شكل العلاقات الاجتماعية. فقد التزم الشيوخ –مثلا- بدفع الضريبة للبريطانيين فيما التزم البريطانيون بحمايتهم، وهو ما نقل رابطة السلطة القائمة على اساس "الرابطة النسبية والعرفية" الى سلطة قائمة على اساس المال والقوة.

في الوقت نفسه، فقد التزم الناس بدفع الضرائب التي وصفت بأنها "ثقيلة" و"مكلفة" فيما لم تتعهد الدولة مقابل ذلك بتقديم اية خدمات ملموسة، وهو ما دفع الناس الى مهاجمة مأموري الضرائب في فترة الدولة العثمانية، وبالخصوص في حكومة الوالي "مدحت باشا".[٢٠] ولم يتغير الحال مع تشكيل الدولة الملكية، فقد كانت الضرائب مصدر قوة السلطات الاجتماعية المستبدة، ومصدرا لإزعاج المواطنين ونفورهم، ففي الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ كان العمال الذين

يتم استخدامهم من الخارج يتمتعون بمرتبات تفوق اقرانهم العراقيين بوافع اربعة اضعاف، ومجرد ان اتخذت الحكومة العراقية قرار بخفض رواتبهم بناء على لائحة قانونية اقرها البرلمان العراقي، ثارت حفيظة الادارة البريطانية في العراق ما اضطر الحكومة الى اعادة النظر في تلك اللائحة. وحيث لم تستطع تخفيض عبء النفقات التي تمثلها مرتبات العمال ذهبت بأتجاه فرض الضرائب على مختلف اصناف الشعب، فقد فرضت نظاما ضريبا اثار حفيظة الناس وتحول الى عبء على كاهل الناس.[٢١]ففي وقت كان الناس يطالبون الحكومة بالحاح لاتخاذ اجراءات بتخفيض الضرائب لجأت هي الى اصدار مجموعة من التشريعات والقرارات الجديدة التي ادت الى ارتفاع ملموس في نسبة الضرائب المفروضة عليهم. ففي العام ١٩٣٠ تم رفع ضريبة الدخل وحدها بمقدار ٥٠%. وفي ٢ حزيران ١٩٣١ اصدرت قانونا جديدا لرسوم البلديات تضمن من المواد ما جعل كل كادح عراقي تحت ضغط ضريبي اخر كان غريبا في العديد من مظاهره. فقد جاء القانون برسوم لم تكن موجودة ومعهودة من قبل، كالرسوم التي فرضت على حيازة الحيوانات ودفن الموتى وفحص السيارات والجسور والمعابر ووساط النقل وموارد كثيرة.[٢٢]

وبالتالي، على العكس تماما من الهدف الرئيس الذي ينبغي ان تلعبه سياسة فرض الضرائب في تفعيل التنمية السياسية، كانت عاملا منفرا من سلطة الدولة وباعثا على الاختلال في الاستقرار السياسي. ومع ان تلك السياسات اخذت بوتيرة التصاعد مع تزايد حدة الازمات الاقتصادية وتأثيرها على موازنة الدولة، غير ان الوعي السياسي والاقتصادي لعامة الناس من الصعب ان يدرك معنى الازمة الاقتصادية العالمية، الامر الذي ادى في النهاية الى تحجيم قاعدة المؤيدين للدولة، والتي ترجمت فيما بعد الى احتجاجات وثورات شعبية.

في ذات السياق، فان النظام الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة عزز الفجوة بين المجتمع والدولة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالنفط والزيادة في صادراته، التي

افرزت غيابا واضحا للطبقات المؤثرة في السلطة، فمع تلك الزيادة التي بلغت من ٤,٦ مليون طن في ١٩٢٦ الى ٣٥ مليون طن في ١٩٥٨ ما ادى الى استقلالية السلطة في مواجهة المجتمع الذي كان الممول الوحيد.[٢٣] وهو ذات الامر الذي عزز مبدأ الاعتماد على الاقتصاد الريعي واتكاء الدولة على واردات النفط دون ان تقدم خدمات. في وقت تطور معه الوعي الرافض لسياسة الدولة من النفور العام ازاء الضرائب الى المطالبات بحقوقهم من النفط.

وكانت الحكومة العراقية قد شكلت عام ١٩٥٠ مجلسا للاعمار، افترض فيه ان يعمل على استغلال عائدات النفط في بناء البنية التحتية للبلاد والقيام بالمشاريع الاساسية كالطرق والجسور والسدود وغيرها، وقد استعان المجلس هذا باستشاريين أوربيين وأمريكيين لهذا الغرض، غير ان الحكومة اعلنت في ١٩٥٠ عن وضع ٧٠% فقط من العائدات النفطية في تصرف صندوق الاعمار، وقد تضاعفت العائدات بين سنتي (١٩٥١-١٩٥٦) فيما بدأت الخطط بالتراكم في مكاتب المجلس، وقد نفذ القليل منها، فيما بقي الكثير دون تنفيذ.[٢٤]

وعلى هدي ما تقدم، فان السياسات الضريبة، وان شهدت خطوات تنموية تأسيسية مع مجلس الاعمار، الا ان جانبها التنفيذي كان باعثا على تفكيك عرى التواصل بين المجتمع والحكومة، ومن وراءه زعزعة الاستقرار السياسي.

ثالثا: الطبقية في المجتمع والغاء الارستقراطية:

يرى بعض الباحثين ان الطبقات الاجتماعية في العراق كيانات غير مستقرة نسبيا، فمنذ ١٩١٤ والبنى الطبقية لم تشهد استقرارا من حيث المبدأ، وقد اتسم الوضع بدخول وخروج سريعين من والى الطبقات القائمة، او حركات صعود ونزول[٢٥]، ويرجع ذلك الى جملة عوامل منها: الغزو الانكليزي، تجزئة الامبراطورية العثمانية، البناء السريع لمؤسسات الدولة الملكية، الكساد العالمي في ١٩٢٩، سياسات تسوية الاراضي الزراعية ١٩٣٢-١٩٣٨، الشح الشديد وانفلات التضخم

الجامح خلال فترة الحرب العالمية الثانية، الهجرة الجماعية لليهود من العراق، اندلاع الانقلابات والانقلابات المضادة، وغيرها من العوامل.

وقد كانت معظم الاشكال الاجتماعية القائمة، هي امتداد لما تشكل في فترة الدولة العثمانية، والتي ساهمت السياسة العثمانية في تكوينه من خلال منح الاراضي والامتيازات لطبقات معينة على حساب طبقات واسعة من الشعب، الامر الذي شكل طبقة ارستقراطية ترتبط بالولاة. فقد عمد الوالي العثماني مدحت باشا الى اتخاذ سياسة منح السندات (الطابو) لشاغلي الاراضي الزراعية لتسهيل عملية استيفاء الضرائب[٢٦]، وهو ما حصر الاراضي بيد جماعة قليلة من الافراد، وعمل على توسيع سلطة هؤلاء وامتداد نفوذهم، وتحويل سلطتهم –كما سلفت الاشارة- من سلطة قائمة على رابطة الدم الى سلطة قائمة على رابطة القوة والدعم.

ولم تكن سياسة البريطانيين او السياسة التي اتخذها الملك فيصل الاول تختلف عن سابقتها العثمانية، فهي الاخرى عملت على دعم هذه الفئة على حساب عموم الشعب وتعاملت معها لعدة اعتبارات منها امتلاكها القوة، والسيطرة وسهولة التعامل معها، وبالتالي سهولة تنفيذ قرارات الدولة. وتلك السياسة ادت الى ايجاد اكبر الملكيات في الشرق الاوسط على الاطلاق خلال الاعوام (١٩١٥- ١٩٢٥)[٢٧]، ومن ثم اصدر البرلمان وبإصرار من الحكومة "قرار٢٨" المعروف بـ"قانون تسوية الاراضي" او "تنظيم حقوق المزارعين وواجباتهم" لعام ١٩٣٣ وهو من القوانين التي عززت وجود الشيوخ.[٢٨]فقد ادى الى تحويل المزارعين من ابناء العشائر الى عبيد بعد ان كانوا احرار على الاقل في ممارسة مهنتهم، وقد وجدوا انفسهم دون التزامات فعلية تضمن حقوقهم وملزمين بما يفرضه صاحب الارض ومالكها، وللمالك السلطة باستدعاء الفلاح الرافض او الهارب عن طريق الشرطة والجيش، وسواه يمنع من العمل في اي مكان.[٢٩]

وقد كانت العديد من العائلات لا تمتلك الاراضي بصورة مستقلة، وتشير الاحصاءات الى واقع اربعة من خمس عائلات ليست لديها اراضي، ومعظم الملاكين من صغار الملاكين، وفقط ١% من مجموع الملاكين يسيطرون على ٥٥,١% من مجموع الاراضي العائدة للملكية الخاصة، وبذلك فقد شكل شيوخ العشائر والبكاوات والاغوات الاكراد خلال هذا العهد الشريحة الاهم.[٣٠] وتشير النسب المئوية ان ٨٠% ممن شغلوا منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي هم اصحاب العقارات والاراضي، وان ٦٢% من الوزراء خلال هذا العهد كذلك، وبالتالي فان البرجوازية العقارية هي التي تحتل موقع الصدارة في حكم البلاد.[٣١]

كما أدت الارستقراطيون قبل وبعد ١٩٢١ دورا بارزا في الحياة السياسية لما تملكه من علاقات مميزة مع الفئة الحاكمة سواء العثمانيون او البريطانيون او حتى الملك فيما بعد، لكن بعد تأسيس الدولة العراقية دمجت هذه الفئة في الالة الادارية المعاد بناؤها، وجهدت لكي تكون لها علاقة جيدة بالملك ام الانكليز، واخيرا اصبحت جزءا من الطبقة السياسية، حيث تسلمت في الفترة (١٩٢١-١٩٥٨)١١٠تعيينات وزارية من اصل ٥٧٥، وستة مناصب رئاسة وزراء من اصل ٥٨، فقد أدت طبقة الارستقراطية ادوارا مزدوجة بالافادة من قدراتها الادارية وولاءها للطبقات الحاكمة لتكون عنصر استخدام في مختلف الفترات، وكانت تلك العملية مقتصرة على خمس عائلات فقط استأثرت باكثر من نصف التعيينات والمسؤوليات خلال تلك الفترة.[٣٢]

وبالتالي فان سياسات الملكية، قد دعمت مختلف اشكال الارستقراطيات في البلاد، بل يمكن الادعاء بأن الملكية قائمة بالاساس على الارستقراطيات، لذلك فان نفيها يعني نفيا لشريعة وجود الملكية.

رابعا: الحرية السياسية:

اذا كانت الحرية بمعنى حق الاختيار بين خيارات متعددة في الفضاء السياسي، فهي لا شك غير موجودة تماما في الدولة الملكية التي تقوم على اساس التعيين والتكليف، ويتحكم بها منطق الاشراف والعائلات العريقة، ويغيب عنها عموم الشعب. واذا كانت الحريات بمعنى القدرة على التعبير عن الرأي من خلال وسائل التعبير السلمية او الاحتجاجية او سواها، فان شاخص هذه الحريات يتذبذب بحسب الاوضاع السياسية وأفرازاتها المرحلية، والتي يمكن قرائتها من خلال رصد الاحداث السياسية تباعا وكيفية تعامل الدولة معها.

ان الرؤية العامة لطبيعة الحريات والانفتاح السياسي في بعده الثاني، يمكن ان نتلمسها بوضوح في رؤية الملك فيصل الاول في مذكرته الى بعض الساسة والوزراء -انفة الذكر-، والتي يلخص فيها رؤيته العامة لمعالجة الاوضاع المتردية والقائمة على اساس التفريق الطائفي والمذهبي ومصادرة حق الطوائف من ممارسة حقوقهم الطبيعة كمواطنين، فهو يرى بضرورة "وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد مهما أمكن، واحترام الطوائف الاخرى"، لكنه في الوقت نفسه يؤكد على ضرورة "وضع حد للانتقالات غير المعقولة ضد اجراءات الحكومة في الصحف والاحزاب"[٣٣]، ما يعني ان ثمة مساحة لنقد السياسات الحكومية كانت موجودة، في مقابل سياسات -مقصودة او غير مقصودة- لتغييب صوت الطوائف الاخرى.

وعلى الرغم من التميز الواضح في الفترات المتفاوتة من حكم فيصل الاول التي اتسمت بالعقلانية الى حكم الملك غازي الذي شهد تدخل الجيش بوضوح وعمد الى استخدام سياسة ومنطق القوة، الى حكومة فيصل الثاني(١٩٣٥-١٩٥٨) التي أدارها الوصي عبدالإله(١٩١٣-١٩٥٨)والتي تعاملت بحزم وشدة مع اية مظاهر للحريات وعملت على توسيع الهوة بين الحكومة والشعب بشكل ولّد

العديد من الثورات التي أثرت على زيادة الوعي الجماهيري بالمطالبة بالحقوق السياسية والحريات. فلا بد من الاشارة الى عدم وجود اي تأسيس قانوني دستوري لحرية الممارسة السياسية، فقد خلا الدستور العراقي تماما مع ما فيه من عبارات "رنانة وجميلة" من اية إشارة الى ضمانات الحرية السياسية، وهو ما بات واضحا في الانتخابات البرلمانية الاولى المشار اليها.[٣٤]

وبعد الحرب العالمية الثانية واحداث ١٩٤١ كانت لابد للحكومة من السماح بشيء -ولو نسبي- من النشاط السياسي، وقد ظهرت فعلا بعض التجمعات الجديدة لكنها لا تصل الى مستوى الاحزاب السياسية، وكانت كلها معادية لبريطانيا[٣٥]، لكن تعامل الحكومة مع القضايا السياسية كان يفتقد الى منطق الحكمة على الخصوص في فترة سيطرة "الوصي عبدالاله"، اذ يرى تشالز تريب ان عوامل القمع ومنع الاحزاب واسكات الخصوم كانت تزداد كلما زاد النفط في الفترة الملكية.[٣٦]

كذلك، فان الصحافة كان لها دورا مميزا في تغطية الاحداث والثورات والمطالبة بالحقوق ابتداءا من ثورة ١٩٢٠ فما بعد، لكن الإشكالية الأساسية تتمحور في مقدار الثقافة والوعي الجماهيري ونسبة القراء التي يمكن ان تتفاعل مع الصحافة، ولعه ما يفسر عدم مبالاة الحكومة بشكل أساس بما تكتبه الصحافة.

وبالمجموع، فان مساحات الحرية الموجودة لم تكن تستند الى اطار قانوني او تأسيس دستوري يمكن الاعتماد عليه في تنمية تلك المساحات، كما ان طبيعة الاستقرار النسبي في هرم السياسة، وطبيعة الصراع السياسي في المناصب التنفيذية ووجود اصوات معارضة وغيرها كانت تعبر عن بيئة سياسية خصبة وواعدة، لكنها تصطدم بالغالب في فقدان التمثيل والمشاركة وتغييب مساحات واسعة من الشعب بشكل متعمد، وهي لم تكن على مستوى واحد فقد شهدت تقدما وتراجعا بين فيصل الاول وفيصل الثاني بنسب عالية جدا.

خامسا: تكافؤ الفرص، الامتيازات، والإمكانات:

لعل ابرز ما يميز العهد الملكي في العراق، هو انحصار الفرص بفئة معينة هي اتباع المذهب السني، ومجموعة خاصة ضمن تلك الفئة، هي الطبقة الارستقراطية والبيروقراطية للدولة، وهو استمرار لتأسيس الرؤية الطائفية للدولة العثمانية، والذي حاول الملك فيصل الأول كما اشار في مذكرته انفة الذكر، ان يتجاوزها لكن واقع الحال ان تجاوز هذه الرؤية لم يكن ذا بعد واحد يختص بالحكومة وحدها، فهناك جملة عوامل اجتماعية وايديولوجية واهداف سياسية تقف وراء عملية الاقصاء لاثنين من اكبر مكونات الدولة وهما: الشيعة والاكراد.

ففي الفترة من ١٩٢١-١٩٥٨ كان هناك ٥٧٥ تعيينا وزاريا، خص اعضاء العائلات التجارية بـ ٩٥ منها، وطال المسلمين (وهم سنة بالعموم) ٨٤ من اصلها، مع الاشارة الى ان ٩٥ تعيينا ذهب الى لاعضاء ٦ عائلات فقط.[٣٧] وفي المرات القليلة التي قامت الدولة فيها بتعيين اشخاص ينتمون الى الطائفة الشيعية، كان ذلك ذا ابعاد تشريفاتية او لتجاوز مشكلة معينة، او كمحاولة لتهدئة حالة اضطراب معينة، كما هو الحال مع تعيين صالح جبر رئيسا للوزراء عام ١٩٤٧، وهو في النهاية لا ينتمي الى اجواء الطائفة التي تحكمها الرؤية الدينية ويسيطر على توجهاتها وبتحكم بها مراجع الدين.

كما ان ذهنية الطبقة السياسية السنية في العراق، والتي غالبا ما كانت تحكمها رؤية براغماتية في هذه الفترة، فقد اختارت المشاركة في السلطة مع العثمانيين، ومن ثم مع البريطانيين، واعتقد باحقيتها في تمثيل الجماهير "الجاهلة" من اتباع الشيعة والكرد. ومن ذلك، فهناك العديد من المهن والمناصب والمواقع ضلت حكرا على ابناءها ولم يكن يسمح لدخول الشيعة لها بالمطلق، كالكلية العسكرية مثلا، او ديوان الملكية او الوزارات الحساسة وسواها، مع وجود اعداد ليست بالقليلة من غير العرافيين يحيطون بالملك، سواء من سوريا او نجد او غيرها.

وحيث سعى الملك فيصل الى تغيير تلك الرؤية الى حد ما لامكانية اتاحة الفرص للجميع بغية ايجاد توازن في البلاد، اصطدم بعدم تنفيذ توجيهاته او موافقته في هذا السياق.[٣٨] وكانت سياسات التمييز واضحة في اداء الوزارات والقائمة على منح الامتيازات لابناء طائفة محددة وحسب، ومثال البعثات الدراسية الى خارج العراق واضحا، ففي العام ١٩٢١ تم ارسال ٩ طلاب الى امريكا، وفي ١٩٢٣ تم ارسال ٤ الى انكلترا و٢ الى امريكا و١٢٠ الى الجامعة الامريكية في بيروت، وعشية الحرب العالمية الثانية كان عدد الدارسين خارج العراق ٢٣٨ كلهم من ابناء العائلات وكبار التجار ورجالات الدولة.[٣٩] ولم يكن بمتيسر البسطاء ان ينالوا ذلك.

من جانب ثاني، فقد ساهم البريطانيون في تعزيز ذلك المبدأ من خلال تسويقهم لنموذج الدولة التي صارت عليها والقائم على تولي اعداد قليلة من الشخصيات الموالية لهم والتابعة لفئة معينة في ادارة الدولة، اذ استطاعوا ان يجعلوا من الحكومة غير التمثيلية وغير الديمقراطية التي اوجودها واجهة لمستشاريهم البريطانيين، وقد بدت تلك اللعبة واضحة في الثلاثينيات (القرن العشرين) عندما انغمس ٤٠ عراقي في لعبة الكراسي للحصول على معقد في ٢١ وزارة من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٣٦. وهذا النظام الذي جرى تصميمه بمكر ودهاء قد حط من مفهوم الديمقراطية التمثيلية.[٤٠]

ولعل من الجدير ايضا الاشارة الى ان اوجه القصور لا تتحملها الدولة وحدها، او تنحصر بالطبقة السياسية السنية، فهناك عوامل اجتماعية ودوافع ايديولوجية كانت وراء تعويق مشاركة الشيعة في الحكم، أهمها الموقف الديني الرافض من مراجع الدين، وتحريم المشاركة في المدارس الاكاديمية في الفترة العثمانية، ومع حلول الدولة العراقية كان غالبية الشيعة المتعلمين قد تلقوا تعليميا دينيا، وليس لديهم اي تعليم اكاديمي رسمي. كما ان الموقف الرافض للمؤسسة الدينية الشيعية

للدولة العثمانية، ومن ثم للادارة البريطانية في مقابل العثمانيين والقائم على اساس ديني، قد دفع ابناء الطائفة ثمنه بالابتعاد عن ادارة القرار السياسي. ولكن مع ذلك، فقد بدا هنالك تطورا في وعي اهمية المشاركة مع استقرار الحكومة في العهد الملكي ونهاية الانتداب البريطاني، ومن ذلك "بيان ميثاق النجف" الذي دعا الى اشراك ابناء الطائفة الشيعية في الواجبات وشمولهم بالحقوق شأنهم شأن الاخرين، وبما ان الطبقة السياسية السنية الحاكمة تتمتع بالسلطة فغالبا ما واجهت ذلك بالرفض.

سادسا: المؤسسات الوسيطة:

يقصد توكفيل بالفردية –كما اسلفنا- هي الحالة السلبية لغياب دور المؤسسات الوسيطة بين الدولة والفرد، والتي تقوم على تمثيل الأفراد والدفاع عن مصالحهم، كمؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات وسواها. وتنشط الفردية بوصفها نوعا من العزلة والانزواء عن اطار الدولة في حال غياب هذه المؤسسات الوسيطة. وبالتالي، فان شاخص التنمية السياسية في العهد الملكي في العراق يمكن قياسه بمقدار وجود تلك المؤسسات وفاعليتها.

وهنا، لابد من الاشارة الى ان جملة العوامل اعلاه، بالاضافة الى الطابع التمثيلي في الثقافة الاجتماعية القائم على اساس العشيرة والطائفة والمؤسسات الدينية، لم يكن معوقا في سبيل تمثيل الفرد او ايجاد الشكل المدني للمؤسسات وحسب، بل قد اختزل توجه الافراد وبلور ثقافتهم في اطار خاص ديني او اجتماعي ضيق، وسهل التحكم بهم بوصفهم اعدادا وارقام في معادلات تحقيق المصالح الدينية او الاقتصادية او سواها، وهو ما ينطبق الى حد كبير على الشيعة والكرد. في مقابل ذلك فان ثقل الافراد في الدولة العراقية الجديدة كان اكبر بكثير من المؤسسات، ما يعني غياب حقيقي لطابع المؤسساتية بالدولة، في مقابل الافراد السنة المتنفذون والمؤسسات التقليدية الاجتماعية كالعشيرة والمؤسسة الدينية. فيما لم تقم الدولة

بمهامها الاساسية في توعية الناس وتطوير ثقافاتهم باتجاه الحس الوطني او رفع مستوى التعليم والثقافة على الاقل، فقد يشير بعض المؤرخين الى ساسة العهد الملكي لم يبذلوا جهدا كبيرا لزيادة قدرة الناس على الاستيعاب وكانت الامية منتشرة في اوسع نطاق، الى الحد الذي جعل الاعتقاد السائد في الوسط الشعبي بان ترويج الجهل بين العراقيين كانت سياسة رسمية للحكومة.[٤١]

الى جانب ذلك، فان جملة عوامل في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، مثل تخفيض قيمة الحكومة التمثيلية والافتقار الى تطوير المؤسسات المدنية، والاختلال في التوازن بين المدن والارياف، وعوامل عديدة، قد ساهمت في ظهور الجيش في المجتمع، وبات مرجعا اساسيا في الحياة السياسية خلال الفترة من ١٩٣٦ والى ١٩٤١ قد ساهم في تنفيذ او تأييد سبعة انقلابات.[٤٢]ولم يسهم ذلك في تقويض الحياة المدنية وحسب، بل ساهم في تحويل وعي المجتمع باتجاه المؤسسة العسكرية كحلقة وسيطة لتحقيق طموحاتهم والتعبير عن ارائهم، وهو ما يعكس حالة الفراغ من المؤسسات الوسيطة التي كان من الممكن ان تلعب هذا الدور، ومقدار تعنت السلطة في الاقصاء، وكلا العاملين قد اسسا لمبدأ تدخل الجيش الذي اثمر في النهاية عن تغيير النظام الملكي في ثورة ١٩٥٨.

الخلاصة:

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الاشارة الى جملة استنتاجات تمثل خلاصة البحث التاريخي لمسيرة التنمية السياسية في العهد الملكي، وقد تبدو تلك الاستنتاجات اعم من ان تحصر في سياق زمني محدد وان كانت حصيلة دراسة حقبة الملكية، وهي:

- ان السلوكيات المجتمعية ازاء الدولة، تكاد تجد جذورها من مرحلة الى اخرى لاحقة، وهناك اشبه بالتأسيس بين المراحل، وعليه فان استيعاب اي عمل او ردة فعل معين، بما في ذلك التنمية السياسية وسبل تأخيرها

او تلكؤها في العهد الملكي، انما ينبغي إدراكه عبر ملاحظة سيرورته التاريخية خلال العقود المختلفة السابقة، وبيان مقدار الاستيعاب المجتمعي لفرض القيم التنموية. وبذلك فإن الفهم الاجتماعي يمثل الخطوة الاولى في تحديد شكل المجتمع وردات فعله ازاء التنمية السياسية.

- على الرغم الانطباع الايجابي السائد عن طبيعة الاستقرار السياسي خلال تلك الحقبة، غير ان النتيجة المستخلصة من تتبع مسيرة التنمية السياسية عبر مراحلها المختلفة تكاد تكون واضحة بعدم وجود تنمية سياسية متكاملة او نموذجية في العهد الملكي خصوصا وما تبعه في تاريخ العراق. وبالتالي فان الاستقرار السياسي وحده او تحقيق احد العناصر المشار اليها في اعلاه، او حتى التطبيقات الشكلية لطبيعة تلك العناصر، لا تفضي الى تنمية سياسية، بل قد تكرس الطغيان وتعمل على بخس المكونات حقوقها.
- ان ثمة عوامل ساهمت في عدم تحقيق التنمية السياسية، على الرغم من توفير مقدماتها، بل ونجمت عن وجود ردات فعل ازاء السياسات المتبعة في هذا السياق، او ايجاد مخرجات لنسق النظام السياسي لا تناسب مدخلاته التي بنيت واعدت لانتاج تنمية سياسية مثالية!! يأتي في مقدمتها الثقافة السياسية التراكمية، وتنامي دور الجيش، التفرقة الطائفية والاثنية والقومية وغيرها، وهي التي جعلت التطبيقات الفعلية لمعايير التنمية غير سليمة، الامر الذي عوق بموجبه تحقيق التنمية السياسية في البلاد.
- اثبت البحث التاريخي ان نتيجة التأخير في التنمية السياسية كانت نتيجة طبيعية لتطور السلوكيات المجتمعية التي أخذت حيزها منذ تأسيس الدولة العراقية. وبالقدر ذاته يمكن الاستدلال على ان معظم الاحداث التالية لهذه الحقبة كان لها جذور وتأصيل في المجتمع. وعليه، فان الخصلة الاولى

التي يجدر بنا تأكيدها، ان الأرضية المجتمعية كانت العائق الاساس لتطبيق التنمية السياسية، وان تراكمات الأفعال التي كونت فيما بعد شكل التنمية المتلكئة لم تكن قادرة على استيعاب الافكار الجديدة بشكلها الطبيعي، كما ان الافكار كانت بحاجة الى تطور طبيعي وليس مفاجئ لضرورة التعرف عليها مجتمعيا، ومن ثم تحويلها على انساق ثابتة في الممارسات الاجتماعية. وان تطبيقات تلك الافكار والمفاهيم الجديدة مع الخلفيات السلوكية النافية لها، قد يولد نوعا من الازدواجية والتطبيقات المشوهة، والتي تعمل تباعا على تعويق التنمية السياسية أو تأخيرها.

- يمكن ان نلاحظ انه وخلال الحقبة الملكية ومن ثم على طول التاريخ المعاصر، تطورت هناك ثنائية تتمثل في القرارات الصادرة عن الدولة، والموقف المجتمعي منها.
- منذ تأسيس الدولة العراقية وهي عاجزة -نتيجة سياساتها غير المستوعبة لطبيعة التكوينات المجمعية او المنحازة- من بناء هوية عامة وشاملة تكون القرارات بموجبها موحدة لا تشعر المكونات المختلفة بأنها تنحاز الى بعضها وتستهدف البعض الاخر.
- يؤكد السياق التاريخي والذي سبقت الاشارة اليه ان مبدأ الانحياز كان ملازما للدولة العراقية منذ تأسيسها الى الان، غير ان صور هذا الانحياز اخذت اشكالا متعددة، منها المذهبية والحزبية والعشائرية والمناطقية بالاضافة الى روابط الدم والاقارب والاصهار وسواها. والملفت في ذلك انها تتأسس مع وجود نصوص دستورية ومحددات خاصة تفترض خلاف ذلك والاعتماد على مبدأ المفاضلة لاختيار الاكفأ، ما يعني ان نمط التفكير في مسألة الانحياز الخاص لفئة على حساب اخرى انما هو قابع وموجود في اللاشعور الذاتي في المجتمع من جهة، ومن جهة اخرى عدم

فاعلية المؤسسات الدستورية او تفسير القوانين الا بما يخدم واقع هذه الرؤية المتمثلة بالانحياز، وهو ما يعزز فرضية وجودها باللاشعور، وتحويل ذلك الى تصورات اجتماعية ومن ثم ممارسات سياسية بما يشبه الامر المسلم به.

- ان سن القوانين او تأطيرها او الادعاء باتخاذ سياسة معينة لا يعني بالضرورة قدرة الدولة على تنفيذها، بل ثمة عامل مهم وهو قدرة المجتمع على استيعاب تلك السياسات وقدرة الدولة على فرضها، فمعظم الموارد والسلوكيات المخالفة جاءت مع وجود نصوص دستورية تفترض ان تكون مؤسسة للتنمية السياسية لكن مخرجات هذه السياسات جاءت على العكس تماما.

Political development on theRoyal regime era
A perusal according to the standards of
Alexis de Tocqueville

Abduladheem K. Alsaymaree
Sajjad Sattari

Abstract:
The researcher aims to highlight the historical frames of political development in royal regime era (1921-1949) and study its transitions on social-political aspect for the various periods during this consistent era of Iraq history.
As some elements played an important role in shaping this era's features ,as well as 2hat succeed it, which mainly affected the political progression's configuration, such as : political culture role, social and cultural foundation, state policy essence and the unofficial institutions remarkable role in influencing public awareness and concerning it's relation to the state ,the clan and religious institutions.
The researcher employed Alexis de Tocqueville's evaluation criteria and indicators for political development to determine the dimensions and credibility of this era, which the research deem it as the critical point that determined the fate and foundess of the eras following it, asit can be considered as keys that aids in perusing

many historical events that took place in Iraqi community, regarded as fundamental elements in Iraq political , which had been clearly manifested after the year 2003.

Keywords

Political development, the Royal regime era in Iraq, Alexis de Tocqueville, Democracy

[1] **Pieter Geyl (1887-1966)**

[2] **Alexis de Tocqueville (1805-1859)**

[٣] **توكفيل، الكسي دو، عن الديمقراطية في امريكا، ج١، ترجمة باسم حجار، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ط١)، ص٦.**

[٤] **المصدر نفسه.**

[٥] **پای، لوسیان، جنبههای رشد سیاسی: مفهوم رشد سیاسی (جوانب التنمية السياسية: مفهوم التنمية السياسية)،ضمن كتاب: داد، سی. ایچ، واخرین، رشد سیاسی (التنمية السياسية)، ترجمة عزت الله فولامند (تهران، نشر ما هی، ١٣٨٨"٢٠٠٩")، ص٣٣-٣٥.**

[٦] **هونر، ژآككتن، توكويل (توكفيل)، ترجمة بزرگنادر زاد، (تهران: مركز، ١٣٧٩"٢٠٠٠")، ص ١١٤.**

[٧] **المصدر نفسه.**

[٨] **آرون، ريمون، الكسی ىدوتوكويلو كارل ماركس (الكسي دو توكفيل وكارل ماركس)،ترجمة بزرگنادر زاد، مجله سياسی- اقتصادی (مجلة السياسة-الاقتصاد)، ١٣٧٩"٢٠٠٠"،العدد ١٦٠-١٥٩،ص١١٩-١٠٦.**

[٩] **آرون، مصدر سابق، ص٢٥٤.**

[١٠] **حول هذا الموضوع ينظر: آرون، ريمون، مراحل اساس ىسير انديشهدر جامعه شناسی (المراحل الاساسية لمسيرة الفكر في علم الاجتماع)، ترجمة باقر پرهام، (تهران، نشر علمی- فرهنگی، ١٣٨١"٢٠٠٢")، ص٢٨٢. وكذلك: كيويستو، پيتر، انديشه های بنيادیدر جامعه شناسی (الافكار الاساسية في علم الاجتماع)، ترجمة من وچهر صبوری، (تهران، نشر نی، ١٣٨٠"٢٠٠١")،ص١٢١.**

[11] **Puppet state/Satellite state**

[١٢] **بولك، وليام، لكي نفهم العراق، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ط١)، ص١٢٥.**

[١٣] **رشيد، عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر، (دمشق، دار المدى، ٢٠٠٣، ط١)، ص٧٩.**

[١٤] **الحمود، علي طاهر، العراق: من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، (بغداد: مؤسسة مسارات، ٢٠١٢)، ص١٣٣.**

[١٥] **الحمود، مصدر سابق، ص٣٠١-٣١٠.**

[١٦] **الازري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الاول الى صدام، (لندن، بلا ناشر، ١٩٩١، ط١)، ص٨٧.**

[١٧]سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشرق العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٨)، ص٨٨.

[١٨]الحمود، مصدر سابق، ص١٤٤.

[١٩]المصدر نفسه، ص١٤٥.

[٢٠]احمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (بغداد، مكتبة البدليسي، ١٩٨٧)، ص٥٤.

[٢١]المصدر نفسه، ص٩٧-١٠٧.

[٢٢]المصدر السابق، ص١٠٩.

[٢٣]الحمود، مصدر سابق، ص١٥٢.

[٢٤]بولك، مصدر سابق، ص١٣٦.

[٢٥]بطاطو، حنا، التحليل الطبقي والمجتمع العراقي، في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت، مركز الدراسات الإسترانيجية، ٢٠٠٦، ط١)، ص١٠.

[٢٦]الحمود، مصدر سابق، ص١١١-١١٢.

[٢٧]سلوغلت، ماريون فاروق، وسلوغلت، بيتر، من الثورة الى الديكتاتورية: العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، (بيروت، دار الجمل، ٢٠٠٨، ط١)، ص٦١.

[٢٨]رشيد، مصدر سابق، ص٧٦.

[٢٩]بولك، مصدر سابق، ص١٢٣-١٢٤.

[٣٠]الشريف، ماهر، حنا بطاطو: العراق.. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية (عودة الى ابرز التساؤلات)،في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت، مركز الدراسات الإسترانيجية، ٢٠٠٦)، ص٦٠.

[٣١]احمد، مصدر سابق، ص٣٨-٣٩.

[٣٢]بطاطو، حنا، العراق: الطبقاتالاجتماعيةوالحركاتالثورية،ج١،ترجمةعفيفالرزاز، (قم،منشورات فرصاد، ٢٠٠٥، ط١)، ص٢٥٣-٢٥٥.

[٣٣]الحمود، مصدر سابق، ص٣٠٦.

[٣٤]بولك، مصدر سابق، ص١٢٥.

[٣٥]المصدر نفسه، ص١٣٣.

[٣٦] تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينبة جابر ادريس، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨)، ص١٩٥.

[٣٧]زبيدة،سامي، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، في: مجموعة باحثين، المجتمع المدني: حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بيروت، مركز الدراسات الإسترانيجية، ٢٠٠٦، ط١)، ص١٠٣.

[٣٨]الارزي، مصدر سابق، ١٢.

[٣٩] بولك، مصدر سابق، ص١٢٨.

[٤٠] المصدر نفسه، ص١٢٥.

[٤١] المصدر نفسه، ص١٣٧.

[٤٢] المصدر نفسه، ص١٢٦.